رؤية الصحافة الأردنية للتحولات السياسية في أرض الرافدين (١٩٩٠-٢٠٠٣)

إعــداد
سرمد ناصر فيض الله

أ.د إبراهيم علي عبد العال
أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب - جامعة طنطا

د محمد البرعي الشرقاوي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب - جامعة طنطا

المستخلص:

تعتبرت الصحافة العربية من الأدوات التي تستخدم في سبيل إظهار المواقف السياسية من قضايا معينة محلية وإقليمية ودولية، والصحافة الأردنية لا تخرج عن هذا الإطار، فما يجمع العراق والأردن ليس الحدود فقط، بل وحدة اللغة والثقافة والدين، وغالبا ما تتناول الصحف الأردنية تحليلات ومواقف مرتبطة بالقضايا والتطورات التي حدثت في العراق. وبما أن العلاقات الأردنية العراقية تعود في جذورها الى تاريخ إنشاء الدولتين، فمنذ إنشاء العراق عام ١٩٢١ وتتويج الملك فيصل الأول ملكا عليه، وإنشاء الأردن في بادئ الأمر تحت مسمي إمارة شرق الأردن.

وتعتبر وسائل الاعلام في الأردن وطنية النطاق غير منتشرة على المستوي الإقليمي كما إن الصحف المحلية في محافظات الأردن ضئيلة مقارنة بالصحف التي تصدر في العاصمة وجمهور الصحف والمجلات والمذياع والتلفاز هو على الأغلب جمهورًا وطنيًا، ويتكون الرأي العام حول السياسة الخارجية تكوناً وطنيا والسمات العربية للصحف ظهرت منذ بدء ظهور الدول العربية، ولاقت هذه الصحافة الاهتمام من قبل الحكام العرب.

الكلمات الإفتتاحية: رؤية ، الصحافة ، التحولات ، أرض الرافدين.

مقدمـــــــــة

يستعرض البحث الصحافة الأردنية والتطورات السياسية في العراق من حرب الخليج الأولى الى أزمة الكويت (١٩٨٠-١٩٩٠) وذلك من خلال العناوين الرئيسة في هذا الفصل فلقد بدأنا بالتعريف بالصحافة الأردنية ومتي كان نشأتها وذلك حيث أن الأردن لم تعرف أي نوع من أنواع الصحافة رغم تجاورها مع سوريا وفلسطين التي كانت فيهما الصحافة مزدهرة وتصدر بهما عديد من الصحف حتى تم إنشاء إمارة شرق الأردن في عام ١٩٢١ حيث نشأت بها أول صحيفة وانتقل اليها من سوريا وفلسطين بعضها، ثم استعرضنا مراحل تطور الصحف الأردنية وأثبتنا أنها مرت بأربع مراحل مختلفة في مدتها ونوعيتها ومدى الحرية الصحفية الموجودة بها ثم عرجنا على التطورات السياسية والتي حدثت في العراق وتحليلات الصحافة الأردنية المرتبطة بها والتي كان أبرزها مرحلة الحرب العراقية الإيرانية والتي استمرت ثمان سنوات كانت المملكة الأردنية بكافة هيئاتها وصحافتها في الصفوف الأولى للدفاع عن العراق وموقفه من الحرب بل وفتحت موانئ الأردن حتي أصبحت :انها منفذ العراق البحري وذلك لغلق موانيه على الخليج الفارسي، ثم افضنا في بيان الوساطات الأردنية في تسوية الخلافات بين العراق والبلدان العربية كما حدث مع مصر ابان القطيعة العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد والتي كانت سببًا في إخراج مصر من الجامعة العربية وكذلك تحسين العلاقات بين العراق وسوريا مما قلل من التوتر الحادث بينهما وكان من نتيجة هذا الوساطات إنشاء مجلس التعاون العربي بين كل من العراق والأردن ومصر واليمن الشمالية وإن كان ظروف إنشاء هذا المجلس قد أودت به إلى الفشل ثم تكلمنا عن الموقف الأُردني من الاحتلال العِراقي للكويت عام ١٩٩٠ والذي كان حدث بسببه أضرار اقتصادية كبيرة للأردن وتعثر سياسي في علاقاته مع بعض الدول مثل دول الخليج العربي والولايات المتحدة الأمريكية مما قلل من المعونات التي كانت تحصل عليها الأردن بل وتوقفها في بعض الأحيان.

الصحافة الأردنية والتطورات السياسية في العراق من حرب الخليج الأولى الى ازمة الكويت (١٩٨٠-١٩٩٠)

لطالما اعتبرت الصحافة العربية من الأدوات التي تستخدم في سبيل اظهار المواقف السياسية من قضايا معينة محلية وإقليمية ودولية، والصحافة الأردنية لا تخرج عن هذا الإطار، فما يجمع العراق والأردن ليس الحدود فقط، بل وحدة اللغة والثقافة والدين، وغالبا ما تتناول الصحف الأردنية تحليلات ومواقف مرتبطة بالقضايا والتطورات التي حدثت في العراق. وبما ان العلاقات الأردنية العراقية تعود في جذورها الى تاريخ انشاء الدولتين، فمنذ إنشاء العراق عام ١٩٢١ وتتويج الملك فيصل الأول ملكا عليه، وإنشاء الأردن في بادئ الامر تحت مسمي إمارة شرق الأردن.

وتعتبر وسائل الاعلام في الاردن وطنية النطاق غير منتشرة على المستوي الإقليمي كما ان الصحف المحلية في محافظات الأردن ضئيلة مقارنة بالصحف التي تصدر في العاصمة وجمهور الصحف والمجلات والمذياع والتلفاز هو على الاغلب جمهورًا وطنيًا، ويتكون الرأي العام حول السياسة الخارجية تكوناً وطنيا والسمات العربية للصحف ظهرت منذ بدء ظهور الدول العربية، ولاقت هذه الصحافة الاهتمام من قبل الحكام العرب.

فمنذ ظهور أول صحيفة أردنية عام ١٩٢١ وحتى الأن وما مرت به من ظروف مساعدة ومعاندة لظهورها، مواجهة للسلطة أو مؤيدة لها وقد مرت الصحافة الأردنية بأربع مراحل: عهد الإمارة وكانت الصحافة أسبوعية، تخللها الصحافة المعارضة في ثلاثينيات القرن الماضي، والثانية منذ الاستقلال ١٩٤٦-١٩٦٧ وظهور الصحافة اليومية وتأسيسها وترسيخ صدورها بين يومية وأسبوعية، والثالثة منذ بداية السبعينيات وحتى ١٩٨٩ وظهور الصحافة المؤسسية، والرابعة منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن حيث تحولت المؤسسات الصحفية الى

مؤسسات ضخمة توظف المئات ولها رأس مال جيد وانتشرت عربيا وظهر بها كتّاب مميزون واقلام مؤثرة. ونتناول في هذا الفصل التعريف بالصحافة الأردنية، وتطورات العراق السياسية وتحليلات الصحافة الاردنية (١٩٨٠ – ١٩٩٠) لها.

أولًا: التعريف بالصحافة الأردنية.

صدرت أول صحيفة في أردنية المُعنونة باسم الحق يعلو عام ١٩٢١، ثم تلتها صحيفة الوفاء الاسبوعية في عام ١٩٣٨ومع بداية عام ١٩٦٧ تم دمج صحيفتي فلسطين والمنار تحت مسمى صحيفة الدستور التي لا تزال تصدر يوميا. وخلال عام ١٩٧١ صدرت صحيفة الرأي. ثم الجوردان تايمز باللغة الإنجليزية في أكتوبر ١٩٧٥ وصحيفة الأسواق عام ١٩٩٣، وتلتها العرب اليوم ثم تبعتها الغد، ثم اللواء على يد الراحل حسن التل، وأخبار الأسبوع على يد عبد الحفيظ محمد، ومن الصحف الاسبوعية التي صدرت مع بداية الثمانينات على يد الدكتور رياض الحروب، ثم صحيفة الرباط على يد الحركة الإسلامية وحل محلها السبيل، والمجد التي اصدرها المعارض السياسي فهد الريماوي، وهناك مجموعة صحف حزبية اسبوعية. وكذا صدر قانون المطبوعات والنشر لتنسيق عمل المؤسسات الإعلامية والتأكد من مطابقتها للشروط اللازمة والمنظمة لعملها.

نشوء الصحافة في الأردن

يذكر معظم من كتبوا عن تاريخ الصحافة الأردنية منذ نشأتها، إن عام ١٩٢٠م كان المنطلق الأول ليس للصحف الاردنية فحسب، بل للوعي الفكري الذي ظهر على صفحات الصحف والمجلات الأردنية، خاصة وان معظم رجال الأردن انخرطوا في صفوف الثورة العربية الكبرى وشاركوا في رفع رايتها، وعملوا على تحقيق أهدافها، وخرجوا من الحرب العالمية الأولى يحملون اماالاً كباراً في الوحدة والحرية، ألا أنها سرعان ما تداعت بسبب التنصل من الوعود، التي أخذها الحلفاء على وفي مقدمتهم بريطانيا بعد تقسيم التركة العثمانية بينها وبين فرنسا فيما عرف بعد ذلك باتفاقية سايكس بيكو.

وارتبط ظهور الصحافة في الأردن بتأسيس الإمارة الأردنية عام ١٩٢١ لأنه في العهد العثماني، كانت شرقي الأردن من المناطق العربية القليلة التي لم تدخل إليها المطبعة أو تصدر فيها صحافة. ويجمع مؤرخو الصحافة الأردنية، على أن هذه الصحافة ليست قديمة العهد كغيرها من الصحف التي عرفتها الأقطار العربية، وعاش الأردن ظروفاً قاسية في فترة العهد العثماني لم تمكنه من معرفة الفن الصحفي. بل أن الصحف الأردنية تعتبر الاحدث في العالم العربي، ولم يكن العديد من الصحفيين الأوائل البارزين الذين أصدروا صحفاً ناجحة في تلك المرحلة من أهل الأردن بل من المناطق المجاورة، كفلسطين وسوريا ولبنان التي شهدت ظروفاً أفضل فظهرت فيها صحافة رسمية وخاصة، متقدمة نسبياً ووجد هؤلاء الرجال ملاذاً لهم في الإمارة بعد تضييق الانتداب عليهم وعلى أفكارهم.

وكان للصحف السورية والفلسطينية تأثيرًا ايجابيًا على الأردنيين، وتأثرت الصحف الأردنية بأحداث الشرق كافة، ومن هنا كانت الصحافة في مواجهة مكشوفة مع السلطة، وما كادت تصدر صحيفة خلال هذه المرحلة حتى تتسرب إليها عوامل الوهن وتتكاثف عليها العراقيل فتتوقف وهي بعد في طور النمو.

وكان لموقف الحكومات من الصحف دورًا في تطور العمل في الصحف الأردنية ، لم تأتِ صدفة ، فالصحافة الأردنية والتي هي امتداد طبيعي للصحف الفلسطينية بحكم الحوار ، وأثرت هجرة الفلسطينيين إلى الأردن وذلك بعد نكبة عام ١٩٤٨ والتي أدت إلى احتلال اليهود لأجزاء من فلسطين والوحدة بين ضفتي نهر الأردن على عمل هذه الصحف طوال سنوات الانتداب البريطاني حيث قوانين الطوارئ هي التي تنظم الأمور وتحكم العلاقات وتحدد الحريات

بالضرورة، وكان الانتداب البريطاني يفضل صحفاً على أخرى ، كالتي تقف تعارض الحاج أمين الحسيني والتي تحظى بامتيازات الإصدار وتسهيلات الورق والتوزيع.(وتأثرت الصحف التي هاجرت إلى القدس العاصمة الجديدة للصحف الأردنية الفلسطينية المتحدة، بذلك ولاسيما وقد ورث الانتداب سياسته للحكومات الأردنية ، وحملت الصحف ميراثها من يافا إلى القدس.

ثانيا: مراحل تطور الصحافة الأردنية

ويجد الدارس لتاريخ الصحافة الأردنية، أن عدداً كبيراً منها الأردن ظهر في فترات كان فيها عدد المواطنين الأردنيين القادرين على القراءة قليل إلى حد ما وأشار الدكتور عصام سليمان الموسى إلى ان الصحافة الأردنية مرت بأربع مراحل: عهد الإمارة وكانت الصحافة أسبوعية، تخللها الصحافة المعارضة في ثلاثينيات القرن الماضي، والثانية منذ الاستقلال عام ١٩٤٦ وحتى ١٩٦٧ وظهور الصحافة اليومية وتأسيسها وترسيخ صدورها بين يومية وأسبوعية، والثالثة منذ بداية السبعينيات وحتى ١٩٨٩ وظهور الصحافة المؤسسية، والرابعة منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن حيث تحولت المؤسسات الصحفية الى مؤسسات ضخمة توظف المئات ولها رأس مال جيد وانتشرت عربيا وظهر بها كتّاب مميزون واقلام مؤثرة.

كما أشار إلى أن ظهور الصحافة الأردنية ارتبط بتأسيس الإمارة، وان صحيفة الشرق العربي كانت تطبع من خلال المطبعة التي احضرت من القدس وكان رئيس تحريرها محمد الشريقي، وهذه هي البداية الحقيقية الأولى للصحف في الأردن. وتلاها ظهور أربع صحف من بينها صحيفة الأردن لصاحبها خليل نصر الذي جاء من لبنان بتشجيع من الملك المؤسس واستمرت بالصدور حتى أوائل الثمانينيات حيث تعتبر الأطول عمرا في القرن الماضي في تاريخ الأردن.

المرحلة الأولى: (١٩٢١-١٩٤٦)

وتعد هذه المرحلة من المراحل الحساسة في تاريخ الأردن، حيث تم فيها تكوين المملكة الأردنية الهاشمية وبداية استقلالها في ١٩٤٦/٥/٢٥م. وتعتبر صحيفة المعرفة باسم ((الحق يعلو)) أول صحيفة صدرت في الأردن وكان ذلك في مخيم الأمير عبد الله الأول في معان، أثناء تقدمه على رأس قوة مسلحة في أواخر عام ١٩٢٠ إلى الأردن. وكانت صحيفة ((الحق يعلو)) بمثابة نشرة كانت مكتوبة بخط اليد وتتكون من عمودين عريضين، وتحتوي مقالات متنوعة وخاصة فيما يتعلق بالأوضاع السياسية السائدة في ذلك الوقت. بالإضافة إلى أخبار قصيرة عن أشخاص معروفين بنشاطهم الاجتماعي.

وقد صدر في تلك الحقبة عدداً من الصحف نذكر منها:

وصدرت في تلك الفترة العديد من الصحف مثلها:

صحيفة الشرق العربي: التي تعد صحيفة الأردن الرسمية الأولي، حيث صدر العدد الأول منها في ٢١مارس١٩٢٣، واستمرت لمدة ثلاث سنوات، ثم صارت تعرف باسم (الصحيفة الرسمية لحكومة شرق الأردن) منذ يوليو١٩٢٦واقتصرت على نشر القوانين والأنظمة والبلاغات والإعلانات الرسمية، وبعد الاستقلال التام للأردن أصبح اسمها (الصحيفة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية).

ثم صحيفة صدى العرب: وهي صحيفة سياسية أصدرها المحامي صالح الحمادي في عمان، وقد صدر العدد الأول منها بتاريخ ١٣أكتوبر١٩٢٧ وتعتبر الصحيفة الثالثة التي تصدرت القطاع الخاص وحملت شعارين هما (قوة الشعب لا تغلب) و (يد الله مع الجماعة) ويمكن الإشارة إلى أن الصحف الأردنية في العشرينات شهدت عدم انتظام في الصدور لسوء الأحوال الاقتصادية والأمنية آنذاك متمثلة في التمويل وموقف سلطات الانتداب البريطاني المعادي للحركة الفكرية آنذاك.

المرحلة الثانية (١٩٤٦ ــ ١٩٧٠).

وبعد استقلال الأردن الأردنية الهاشمية يوم ٢٥ أبريل ١٩٤٦، زادت الحياة السياسية زخماً، حيث صدر دستور عام ١٩٤٧ ليحل محل القانون الأساسي لسنة ١٩٢٨وظهرت أحزاب سياسية محلية وتم تعديل المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٤٨ وعقب ذلك وقوع النكبة العربية وتوحيد ضفتي نهر الأردن وهجرة بعض الصحف الفلسطينية إلى الأردن وتعريب الجيش الأردني ١٩٥٦ وإلغاء المعاهدة الأردنية البريطانية عام ١٩٥٦، وفي الستينات وقعت حرب يونيو عام ١٩٦٧ وما أعقبها من نشاط سياسي وعسكري قامت به المنظمات الفلسطينية في الأردن ثم المواجهة مع تلك المنظمات عام ١٩٧٠م.

اهتمت الصحافة الأردنية في فترة الخمسينات بنشر الأخبار المحلية والعالمية الهامة واعتمدت على وكالة أنباء عالمية أو وكالتين في بث ونشر أخبارها للعالم. واقتصرت عملية توزيع الصحف وبيعها على المدن الأردنية الرئيسية رغم أن الطباعة كانت بدائية وخالية من الفنون الصحفية.

واسهمت السياسة الحكيمة للقيادة الهاشمية في دعم مسيرة الصحافة الاردنية التي بدأت مع تأسيس امارة شرق الأردن، وجعلت الصحافة شريكا حقيقيا في تعزيز حضور ونماء واستقرار الدولة بالتركيز على انجازات الوطن وإبراز مواقفه الوطنية والقومية والدولية. وكان استقلال الأردن نقطة تحول في المسيرة الصحفية التي حققت بعد ذلك قفزات نوعية سواء على المستوى المهني أو التقني أو الأداء الصحفي المميز حيث ذكر الكاتب الصحفي طارق مصاروة ان الصحافة الاردنية مرت بمراحل تأثرت فيها بمستوى الحريات والديموقراطية وكانت تعبيرا عن الحالة الاردنية وبامتياز. واشار وزير الثقافة الاسبق الى السمات العربية الاصيلة التي اتصف بها الملك عبد الله الأول والحنكة السياسية التي جعلت منه المهتم الاول بالصحافة والصحفيين.

وبداية الخمسينيات صدرت عدة صحف اردنية وبمستوى متميز من الحرية خاصة فيما يتعلق بسهولة الحصول على رخص الصدور، متناولة القضايا المحلية والعربية والدولية.

رأي الملك الحسين بن طلال ان الحرية الصحفية قوة للدولة ورمز لتقدمها، وبعد عودة الديموقراطية في الأردن في عام ١٩٨٩، شهدت الصحافة تطورا كبيرا وأصبحت المؤسسات الصحفية شركات مساهمة عامة.

وتطور الأمر على حد قول طارق مصاروة في عهد الملك عبد الله الثاني بما يتصف به من احترام الرأي والفكر والتعبير، وتأكيده على أن سقف الحرية الصحفية بالأردن هو السماء. وأن أن حرية الصحافة لا تعني الفوضى، وان التغيير والتطور ليس شيئا يقوم به أفراد بل يحتاج الى التفاعل بإيجابية من قبل الجميع.

والمرحلة الرابعة منذ نهاية الثمانينيات وحتى الآن حيث تحولت المؤسسات الصحفية الى مؤسسات ضخمة توظف المئات ولها رأس مال جيد وانتشرت عربيا وظهر بها كتّاب مميزون واقلام مؤثرة.

وأضاف والدكتور عصام سليمان الموسى أن في مرحلة الإمارة اصطدمت نوايا المعتمد البريطاني بتطلعات الصحفيين الوطنية والقومية، فكانت الصحف تتعرض للتوقيف أو معاقبة الصحفيون وفي الثلاثينيات ظهرت صحف الميثاق والوفاء، والجزيرة التي كانت تصدر في سورية وبتشجيع من الملك المؤسس نقلها صاحبها تيسير ظبيان إلى عمان وظلت تصدر حتى اربعينيات القرن الماضي مبينا انه في هذه الفترة كانت الصحافة اسبوعية أو نصف اسبوعية حتى نهاية الاربعينيات.

كما ذكر أنه في مرحلة الاستقلال حيث صدرت صحيفة النسر لصبحي القطب أول من أصدر أول صحيفة يومية كانت تنشر على صفحاتها الأولى معارك ١٩٤٨ مبينا انه ومنذ عهد الملك المؤسس ظهرت وتأسست احزاب في الأردن أصدرت صحفا باسمها وعملت هذه الصحف على ايجاد نهضة أدبية اسهمت في نهضة الأدب العربي وتوثيق روابط التعارف والألفة والتعاون الفكري بين أدباء العرب وتسجيل تطورات الفكر العربي واتجاهاته.

وقال الموسى ان الملك المؤسس عبد الله الأول أسس الصحافة الأردنية حيث أهتم بالصحفيين وكان يشجعهم ويتدخل في الإفراج عنهم إذا سجنوا من قبل سلطات الانتداب، وكان يكتب بالصحافة دون ان يذكر اسمه موضحا ان الصحافة اليومية بدأت تترسخ بعد قيام الأردن وبعد هجرة الصحافة الفلسطينية اليها سنة ١٩٤٨ فانتقلت صحيفة فلسطين الى عمان في اوائل عشرينيات القرن الماضي وصدرت صحيفة الدفاع التي اوقفت عام ١٩٦٧ وتم دمجها مع صحيفة المنار ومع اتحادهما ظهرت صحيفة الدستور.

وقد أصدر الملك طلال بن عبد الله دستور عام ١٩٥٢ والذي نصت المادة ١٥ على حرية التعبير في حدود القانون، كما صدر في عهد الملك الحسين بن طلال اول قانون للمطبوعات عام ١٩٥٣ وكان اول قانون بالأردن يسمح بالتقاضي اذا ما وقع خلاف بين الصحفي والحكومة بحيث يكون الفصل في النزاع للقضاء ، وهذا القانون ألغى قانون المطبوعات العثماني الذي صدر عام ١٩٠٩ الذي ظل معمولا به مع تعديلاته حتى عام ١٩٥٣ وانه في ثمانينيات القرن الماضي اكتسبت الصحافة الاردنية صفة تعددية الفكرة والرأي مشيرا الى ان الصحافة دخلت مرحلة شبه ليبرالية بتقديم آراء متباينة، وأتاحت فرصة صدور قانون الأحزاب ١٩٩٢ الفرصة لصدور صحف حزبية.

وذكر الموسى أن قانون المطبوعات الصادر عام ١٩٩٣ وكان الفصل فيه للقضاء في القضايا المتعلقة بالصحافة، أعاد عقارب الساعة الى الوراء وعندما صدر عام القانون المعدل لذلك القانون ١٩٩٧ زادت القيود على الصحف، حيث تم رفع مستوى العقوبات على الصحفيين، وزادت قيمة الترخيص لإصدار صحيفة الى اضعاف، علاوة على مطالبة الصحف تعديل أوضاعها. واشار الى انه صدر قانون المطبوعات عام ١٩٩٨ والذي ما يزال العمل به وبتعديلاته وهو الذي اعطى القضاء مساحة واسعة للفصل في المنازعات الصحفية. وان الملك عبد الله الثاني قدم الرؤية الملكية نحو صحافة حرة شجعت ودعمت تطوير الصحافة من خلال التعديل الاخير على الدستور حيث اكدت فيه المادة ١٥ على تكريس حرية التعبير في قاعات العلم والتعليم والمنشورات العلمية.

وذكر الصحفي شفيق عبيدات انه ومنذ تأسيس الأردن حظيت الصحافة والصحفيون بدعم القيادة الهاشمية الحكيمة لإيمانها العميق بمبادئ العدل والحرية مضيفا ان الملك عبد الله الاول وضع اللبنة الاولى للصحف الاردنية حيث كتب جلالته مجموعة من المقالات الافتتاحية للعدد الاول لبعض الصحف والمجلات كما كان يدعو الصحفيين الى مقره سواء في معان أو في عمان للحوار والنقاش حول القضايا المطروحة على الساحة المحلية والعربية والدولية.

واوضح ان عمل على تعزيز الجانب الثقافي في الصحافة والكتابة بها واوجد جوا أدبيا كان يثير فيه اهتمام الادباء والشعراء ويحفزهم على الكتابة والمناظرة. وان الملك طلال وضع أفضل الدساتير في المنطقة آنذاك والذي أكد فيه على الديموقراطية وحرية التعبير، أما الحسين بن طلال اهتم بالصحافة والصحفيين ومنحهم من وقته وجهده الكثير، وفتح لهم ابوابه، وكان يحاورهم على امتداد فترة حكمه، وكان يؤكد على الحكومات المتعاقبة ضرورة دعم الصحافة والاعلام والحرية في التعبير عن نبض الشارع مع الحرص على الحفاظ على انجازات الوطن ومكتسباته.

ان بدايات حكم الحسين بن طلال تضمنت حريات واسعة للصحفيين وانتشار الصحف الحزبية وصدور اعداد كبيرة من الصحف، وهذا مهد لزيادة عدد الاحزاب بالأردن.

وكان اول حديث صحفي له مع صحيفة الجهاد في عددها الاول الصادر في القدس بتاريخ ٣ أغسطس ١٩٥٣ حيث قال: يسرني ان ارى في البلاد صحافة رشيدة تبني ولا تهدم وتنتقد ولا تسف، ويجب ان يعمل الصحفي لأمته ومصلحتها.

وتميزت مرحلة الستينات بعدد من العوامل التي أثرت على تطور الصحافة وازدياد إقبال القرّاء عليها، حيث تأسست الجامعة الأردنية عام١٩٦٢، وصدر قانون المطبوعات المؤقت في فبراير

١٩٦٧ والذي أدى إلى توقف الصحف اليومية الأربع (فلسطين والدفاع والجهاد والمنار) ودمجها وإصدارها في صحيفتين هما (القدس) و(الدستور) وذلك قبل فترة وجيزة من حرب يونيو عام ١٩٦٧، التي أسفرت عن سقوط مدينة القدس والضفة الغربية في براثن الاحتلال "الإسرائيلي". وتلا ذلك اصدار قانوناً جديداً للمطبوعات، عملت بموجبه على دمج الصحف الأربع بصحيفتين، فدمجت (فلسطين) مع (المنار) في شركة واحدة صدرت عنها صحيفة (الدستور) من عمان، كذلك دمجت (الدفاع) مع (الجهاد) في شركة واحدة صدرت عنها صحيفة (القدس) في مدينة القدس ودخلت الحكومة شريكا في هاتين الشركتين بنسبة لا تزيد على ١٥% من رأسمال الشركتين، كما عينت ممثلاً لها في مجلس إدارتيها.

وعالجت الصحافة الأردنية منذ بداية فترة الستينات القضايا الوطنية وخاصة القومية، وظهرت دوريات متخصصة عديدة تحدثت باسم أصحابها وتطرقت لموضوعات ومشاكل كثيرة وساهمت في خدمة الشباب إضافة إلى إثراء الثقافة العامة والسياسة والقوات المسلحة الأردنية والأمن العام، ومنها مجلة الأردن العسكرية ومجلة الكلية العسكرية ومجلة الأقصى، وظهر النتاج الفكري الوفير حيث أفرز نشاطات علمية بين فئات الشعب في الضفتين. ولقد ألقت الدولة عبء المسؤولية بمعناها الحقيقي على الصحافة الأردنية، ونسجت المجال أمامها لتقوم بدورها الوطني من خلال أحداث تلك الفترة من تاريخ الأردن، وحددت عدد صفحات الصحيفة الأسبوعية بستة عشر صفحة وعدد صفحات الصحيفة اليومية بما لا تقل عن ثماني صفحات، وقد ظهرت في تلك الفترة مجلات ودوريات إعلامية اعتنت بالسياحة والآثار والإذاعة والتلفزيون إضافة إلى بعض الصحف الناطقة بالإنجليزية مثل صحيفة (جيروزاليم ستار) عام ١٩٦٦ وصحيفة (بليستاين ديلي نيوز) عام ١٩٦٧.

المرحلة الثالثة: (١٩٧١-١٩٨٩)

في مطلع السبعينات بدأت المرحلة الثالثة التي كانت قد أرسيت قواعدها في عام ١٩٦٧ في التبلور بصورة جيدة وتميزت هذه المرحلة عن سابقتيها بظهور صحافة مؤسساتية قوية، لعبت الدولة دوراً في تطوير مستواها الفني وإمكانياتها المادية دون أن يؤثر ذلك كثيراً على بقائها في يد القطاع الخاص حتى منتصف الثمانينات. فقد أنشأت الحكومة الأردنية عام ١٩٧١ مؤسسة صحيفة تتولى مهمة إصدار صحيفة يومية سياسية باسم الدولة، بالإضافة إلى إنتاج مطبوعات تحتاجها الدولة والقيام بأعمال نشر وطباعة تجارية وغيرها، وعرفت بالمؤسسة الصحفية الأردنية واصدرت قانونًا بذلك رقم (٢١) لعام ١٩٧١.

وفي هذه المرحلة خضعت الصحافة لأحكام قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٧٣، الذي حدد المحظورات التي لا يجوز للصحف تجاوزها وبين العقوبات المترتبة على المخالفات، فقد نصت المادة (٧٥) فيه على أن (كل من يرتكب مخالفة للقانون أو أي نظام صادر بموجبه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن مائة دينار أو بكلتا العقوبتين، كما انه أعطى لمجلس الوزراء بتوضيح من وزير الإعلام، والصلاحية لإلغاء رخصة المطبوعة أو تعطيلها مدة لا تقل عن أسبوع أو بغرامة لا تقل عن ١٥٠ دينار ولا تزيد عن ٥٠٠ دينار). والصحف اليومية الرئيسية باللغة العربية التي احتلت مكانة مهمة خلال هذه المرحلة ثلاث: الدستور والرأي وصوت الشعب.

وقد صدرت صحيفة الدستور من عمان عن (الشركة الأردنية للصحف والنشر) ولا تزال تصدر حتى الآن، وكانت نتيجة عملية دمج الصحف بتاريخ ١٩٦٧/٣/٢٨، بينما صدرت الرأي عن المؤسسة الصحفية الأردنية في عام ١٩٧١ وهي صحيفة شبه رسمية تنطق باسم الحكومة، وقد صدرت في مرحلة عدم الاستقرار التي عاشها الأردن بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، في حين مثلت صوت الشعب، ثالثة الصحف اليومية التي صدرت عن (شركة دار الشعب) تجربة فريدة في تاريخ الصحافة الأردنية، باعتبارها صحيفة شعبية بإدارة رسمية وحيث شارك في رأسمالها

البالغ مليوني دينار، مجموعة صناديق استثمارية لمؤسسات وشركات، واشرف على إدارة صوت الشعب مجلس إدارة عينته الحكومة، وكانت تطبع حوالي من ٤٠-٥٠ ألف نسخة يومياً إلا أنها تعرضت لخسائر فادحة فهي لم تحقق الانتشار الواسع نظرًا لعدم اعتمادها على الإعلانات التجارية، ومن ثم أعلنت إفلاسها أغلقت عام ١٩٩٤.

المرحلة الرابع: (١٩٨٩ -الى الآن).

أدت المرحلة الديمقراطية التي ولج الأردن غمارها في أواخر عام ١٩٨٩، إلى أحداث تغييرات متعددة في مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية على اعتبار أن حرية الرأي والتعبير والتعددية السياسية والفكرية، من الأساسيات اللازمة لأي بناء ديمقراطي. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة، هو صدور قانون المطبوعات والنشر لعام ١٩٩٣ الذي اشتمل على مواد مستنيرة ومتقدمة في صيانة الحريات الصحفية واعتبار القضاء هو الحكم بين الصحافة من جهة والأفراد والمؤسسات والحكومة من جهة أخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد قوبل قانون المطبوعات والنشر الجديد بمعارضة صحفية كبيرة وسمي بقانون المقموعات، وتضمن أهم بند في تاريخ الصحافة الأردنية، حيث التعددية الصحفية والحق في إصدار الصحف وامكانية الطعن في قرارات مجلس الوزراء لدى محكمة العدل العليا.

ووجدت الصحافة الأردنية نفسها في التسعينات ،أمام ظروف ومستجدات عديدة في التسعينات من القرن الماضي، فانتقلت سياسياً من العيش وفق ظروف عرفية وأحكام جائرة إلى مرحلة ديمقراطية أكثر حرية وإنصاف في التعامل معها ، ووجدت نفسها تكنولوجياً أمام صناعة صحفية جديدة في عصر الإنترنت والمعلوماتية .وقد ساعدت ظروف هذه الفترة- حيث تزامنت مع حرب الخليج الثانية وقلة التكلفة المالية، مع ظهور برنامجي الناشر المكتبي والنشر الصحفي مما أدي إلى نفاد الصحف فور صدورها، وقد صدرت خلال هذه المرحلة العديد من الصحف اليومية والأسبوعية والحزبية، فصدرت الأسواق بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢١كصحيفة أسبوعية ثم صارت يومية عام ١٩٩٣، وتوقفت عن الصدور لأسباب مالية ١٩٩٥، وصدرت العرب اليوم بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧ والمسائية بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٢١ وصحيفة (Arab Daily) في فبراير ١٩٩٩.

وعلى أية حال، فقد دخلت الصحافة الأردنية مرحلة جديدة حيث التعددية، والتنافس الحر، وخلال أشهر قليلة كانت واجهات المكتبات تمتلئ بالصحف اليومية والأسبوعية التي تكاثرت بأرنبية عجيبة، فصدرت العشرات منها، أغلبها تتفق بالشكل وتختلف بالمضمون لضرب مصداقيتها، فخرجت العناوين المبتذلة والقصص الملفقة، وتحقق المبدأ الاقتصادي الشهير فطردت الصحف الرديئة الصحف الجيدة من الأسواق بل لعلها ضاعت بينها. وفي عام ١٩٩٧ قامت الحكومة بإجراء تعديلات سلبية على قانون المطبوعات لعام ١٩٩٣م زادت المحذورات وضاعفت الغرامات والعقوبات.

إلا أن محكمة العدل العليا، ألغت هذا القانون لعدم دستوريته لذا تقدمت الحكومة بمشروع قانون آخر وافق عليه مجلس الأمة وأصبح ساري المفعول منذ أغسطس ١٩٩٨ فاعتبرته الصحافة المحلية والنقابية والشعبية انتكاسة كبيرة لحرية الرأي والتعبير. ويمكن القول بأن التشريعات الصحفية في مرحلة التسعينات قد حاولت التأكيد على ما يلي: فهم خصوصية التجربة السياسية الأردنية التي انطلقت من مبادئ الثورة العربية الكبرى ومن رسالتها القومية، وعلى أن حرية الفكر والرأي والاطلاع حقاً للمواطن كما هي حق للصحف ووسائل الإعلام والاتصالات الوطنية، على أن يحق للمواطن البحث الحقيقة والمعرفة والمعلومات من خلال مصادر البحث والنشر المشروعة في داخل البلاد وخارجها، وعلى حق المواطنين والتنظيمات السياسية والاجتماعية حق في استخدام وسائل الإعلام والاتصال الوطنية للتعبير عن الرأي والإبداع الثقافي والفكري والفني، والإسهام في تكوين المواطن المنتمي لوطنه وأمته والمعتز بتراثه

العربي، وإبراز الدور الأردني على المستوى الإقليمي والدولي، ودعم حقوق المواطنين ومطالبهم، ودعم المساعي السياسية الأردنية لاستعادة الحقوق العربية المغتصبة، وتعرية ادعاءات الأعداء وتفنيدها والتأثير في معنوياتهم، إبراز أهمية التعاون العربي والإقليمي وتنسيقه.

إن تطور وسائل الإعلام في أي مجتمع يمر عبر ثلاث مراحل، وهي: **مرحلة النخبة** وفيها يتم اطلاع هذه النخبة على ما يجري داخل وخارج البلاد، وتقديم بعض المواد التعليمية، والبرامج الترفيهية، والدينية. ثم **مرحلة الشيوع** والتي تعتمد على زيادة نسبة المتعلمين بين السكان، وارتفاع مستوى المعيشة.

ثم **مرحلة التخصص**، وفيها يتم تقديم مواد إعلامية موجهة إلى كل فئة من فئات المجتمع، وهي تعتمد على عدة مقومات منها: مستوى التعليم، والدخل، عدد السكان، ووقت الفراغ.

كما يتعرض الكاتب لتاريخ وزارة الإعلام الأردنية والتي يجد نشأتها الأولى تمثلت في «مديرية التوجيه الوطني» عام١٩٨٥، والتي تضمنت دار الإذاعة الأردنية الهاشمية في عمان والقدس، وإدارة المطبوعات والنشر، وإدارة السياحة والآثار، وبالتالي تحولت إدارة المطبوعات والنشر من وزارة الخارجية، ومجلس الوزراء إلى المديرية. وفي عام ١٩٨٥ تحولت مديرية التوجيه الوطني إلى وزارة الثقافة والإعلام. ثم يتناول الكتاب السياسة الإعلامية الأردنية، وقد اشترك القطاع الخاص مع الدولة في ملكية مؤسساتها الإعلامية، والتي تهتم بضبط النشاط الاتصالي والإعلامي بالأردن.

واهتمت الصحف الأردنية في هذه الفترة بالتأكيد على الانتماء الوطني، والتمسك بالتراث العربي الإسلامي، والحض على اللحمة الوطنية في إطار وحدة الأمة العربية والتاريخ والمصير المشترك. كما تم تطوير فعاليات الإعلام الأردني الخارجي عن طريق تكثيف البث التلفزيوني والإذاعي الموجه، وتنشيط أدوار السفارات ومكاتب السياحة في الخارج، وتحفيز الاستثمارات من قبل الهيئات العربية والأجنبية، كما أنشئت المحطة الأردنية للاتصالات الفضائية عام ١٩٧٣.

ومرت الصحافة الأردنية إلى ثلاث مراحل، وهي الصحافة في عهد الإمارة (١٩٢١/ ١٩٤٦)، ومرحلة وحدة الضفتين (١٩٥٠/١٩٦٧)، ومرحلة ما بعد ١٩٦٧ وحتى الآن. وفي الإطار العام يمكن تصنيفها إلى صحف سياسية تعتمد طابع الاجتماع في الجوانب الأدبية، وصحف سياسية متخصصة تصدرها جهات رسمية أو هيئات عامة، وصحف ومجلات متنوعة.

وفي إطار تطور الصحافة الأردنية فقد تأسست نقابة الصحافيين الأردنيين عام ١٩٥٣، كما تأسست الإذاعة الأردنية عام ١٩٤٨ بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث قام الجيش العربي الأردني بالتعاون مع بعض الموظفين العرب العاملين بإذاعة الشرق الأدنى في القسم العربي بنقل أجهزة البث وفي حماية القوات المسلحة الأردنية التي شاركت في حرب فلسطين إلى منطقة رام الله. وتأسست إذاعة جبل الحسين بن طلال عام ١٩٥٦ في الضفة الشرقية لنهر الأردن لإدارة المعارك الكلامية مع الدول العربية المنتقدة للسياسة الأردنية.

واهتمت الإذاعة الأردنية بالتثقيف والأخبار والترفيه. كما تأسست محطة تلفزيونية عام ١٩٦٤ وفي عام ١٩٦٦ وضع الملك الحسين بن طلال حجر الأساس لمبنى التلفزيون، والذي بدأ إرساله في السابع والعشرين من فبراير عام ١٩٦٨ بشكل رسمي.

وتعد المطبوعات والنشر الأردنية، من أقدم المؤسسات الإعلامية في الأردن. حيث أصدرت أول نشرة إعلامية لها عام ١٩٥٨ بعنوان «دليل الأردن الصحافي»، واهتمت بنشر الثقافة بالأردن، كما تأسست وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، علاوة على المحطة الأردنية عام ١٩٧٢ في منطقة البقعة شمال العاصمة عمان، وذلك لتأمين الاتصالات الهاتفية والبرقية، علاوة على تأمين برامج التلفزيون الملونة.

وخلال الأعوام الثلاثين الأولى بعد تأسيس الدولة الأردنية في عام ١٩٢١ صدرت العديد من الصحف مثل "الحق يعلو" من مدينة معان بعد وصول الأمير المؤسِّس عبد الله بن الحسين بن طلال إليها قادما من الحجاز، وكان محرراها عبد اللطيف شاكر الخانجي ومحمد الأنسي يكتبانها بخط اليد لعدم توفر ماكينة طباعة، ودعمت الثورة العربية الكبرى التي أعلنها الشريف الحسين بن طلال بن علي ضد الدولة العثمانية، ثم صدرت صحيفة "الشرق العربي" لتكون الصحيفة الرسمية للإمارة الأردنية ، ويلاحظ أن ثلاثة من رؤساء تحرير الصحف التي صدرت ما بين عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٩ صاروا لاحقا رؤساء حكومات مثل هزَّاع المجالي وسليمان النابلسي وسعد جمعة، وبعضهم صاروا وزراء مثل محمد الشريقي وعبد الله الريماوي وسليمان الحديدي وشفيق ارشيدات وضيف الله الحمود ومحمد علي الجعبري وعبد العزيز الخياط وأحمد الطراونة ورياض المفلح ويوسف العظم.

بعد تسلم الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية أكد انه لا سقوف ولا حدود للحرية الصحفية إلا المسؤولية الوطنية وانه يريد ان يرى سقف الحرية مرتفعا ارتفاع الراية الاردنية.

ولذا تعزز دور الصحافة الاردنية والحرية التي تمتعت بها لاسيما الصحافة الالكترونية.

وحسب التوجيهات الملكية أصبح الأمر يقتضي رفع سقف حرية الإعلام بشكل عام والصحافة والمطبوعات بشكل خاص لتكون أداة لخدمة الوطن والمواطن، أداة اقتصادية في خدمة الاقتصاد الوطني، وسياسية لتستخدم في الرقابة الشعبية وحرية التعبير والحوار والنقاش، وتنموية وتساهم في التطوير ومحاربة التخلف ومواكبة النهوض الاجتماعي بكافة أشكاله.

والمتابع للشأن الاعلامي الاردني يرى بوضوح حجم الانجازات التي تحققت في عهد الملك عبد الله الثاني، لأن الطريق واضح والهدف بيَن بأن الوصول لفلسفة الملك الاعلامية بأن تكون الحرية سقفها السماء كانت أساس لكل السياسات في هذا الإطار، حيث الغيت وزارة الاعلام كنهج ديمقراطي واضح بوقف أية اداة رسمية على الاعلام الرسمي منه وغير الرسمي، كما شهد الاعلام خلال عهد الملك اصلاحا تشريعيا حيث تم اجراء تعديلات على حزمة من التشريعات الاعلامية بشكل انسجم مع توجيهات الملك في رفع سقف الحريات.

إن بناء نظام إعلامي أردني حديث يشكل ركيزة لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث يتماشى هذا النظام وسياسة الانفتاح الاقتصادي الاجتماعي والثقافي التي ينتهجها الأردن ويواكب التطورات الحديثة التي يشهدها العالم. ويجب أن يأخذ هذا التطوير بعين الاعتبار روح العصر وتخدم أهداف الدولة الأردنية وتتيح لوسائل الإعلام الأردنية القدرة على التنافس مع وسائل الإعلام الأخرى.

إن من أهم دعائم التوجه الاعلامي الاردني أن يساعد على تشجيع التعددية واحترام الراي والراي الاخر وذلك من خلال عرض وجهات النظر المختلفة في مناخ من الاستقلالية والحرية المسؤولة والتعبير عن الوطن بكافة فئاته واطيافه وعكس ارادته وتطلعاته. ممارسة اداء اعلامي يقوم على المهنية والتميز والابداع والحرية المسؤولة.

ومما يدعم استقلالية مؤسسات الاعلام واداراتها استقلالية ادارات المؤسسات الاعلامية. استقلالية القرارات الاعلامية المؤسسية وفتح المجال امام القطاع الخاص للمشاركة في ملكية وسائل الاعلام وتمكين هذه المؤسسات من لعب دورها الرقابي في مناخ من الحرية

ثالثًا: تطورات العراق السياسية وتحليلات الصحافة الاردنية (١٩٨٠ ــ ١٩٩٠)

تعود جذور العلاقات التاريخية بين العراق والأردن إلى مطلع عام ١٩٢١ عندما تولى كُلاً من الأمير عبد الله القيادة في إمارة شرق الأردن والملك فيصل الأول قيادة العراق، ولقد مرت البدايات الأولى لهذه العلاقات بمراحل من الانكماش والتوتر على الرغم من عدم ثبوتها على المدى الطويل، إذ إنها شهدت الكثير من الشد والجذب ومراحل من الفتور والتنافر، إلا أن صلة الجوار وطبيعة التداخل بين المجتمعين العراقي والأردني، وتعدد قضايا الاتفاق والبناء المشترك، وعناصر الاختلاف توجب دراسة هذه العلاقة للتعرف على الإمكانيات المتبادلة للبلدين في التعاطي فيما بينهما وبما يديم استمراريتها ليبعد الجانبين عن مواطن الخلل والخلاف.

حظيت التطورات السياسية في العراق باهتمام الصحافة الأردنية ولا سيما في الفترة من ١٩٢١-١٩٩٠ وأبرز هذه التطورات كانت حرب الخليج الأولى أو الحرب العراقية الإيرانية والتي أطلقت عليها الحكومة العراقية آنذاك اسم قادسية صدام بينما عُرفت في إيران باسم الدفاع المقدس (بالفارسية: دفاع مقدس)، هي حرب نشبت بين العراق وإيران من نوفمبر ١٩٨٠ حتى أغسطس ١٩٨٨.

وتعود العلاقات الأردنية الإيرانية إلى ما قبل زوال الحكم العثماني، واقتصرت على العلاقات التجارية ولعبت القنصلية الإيرانية بالقدس دورًا مهمًا في هذه العلاقات مع الأمير عبد الله الأول.

ووقف الأردن بجوار العراق في تلك الحرب ليحول دون تصدير الثورة الإيرانية إلى المنطقة، تحت زعم المساهمة في حل الصراع العربي-الإسرائيلي، إذ دعمت الجمهورية الإيرانية الإسلامية فصائل المقاومة مثل حزب الله في جنوب لبنان، وحركة حماس في فلسطين، الأمر الذي يلغي دور الأردن سياسيا في هذه القضية، كما أن موقف سوريا المؤيد لإيران في حربها على العراق زاد من تخوف الأردن من فرض نفوذ وسيطرة إيران على المنطقة وليس على العراق فحسب إن نجحت في حربها على العراق، إذ نددت سوريا بهجوم العِرَاق على إيران واعتبرته تحولًا لنظر الأمة الإسلامية عن حربها مع إسرائيل، وأن الصراع العراقي-الإيراني لا يتعدى كونه صراعا على الحدود، في حين يعتبر الصراع العربي-الإسرائيلي صراع بقاء.

وبات الأردن في خضم هذه الفوضى بين أكبر خطرين: الإسرائيلي والإيراني، مما أدى إلى وقوفه إلى جانب العراق ليضمن حدوده وسلامة أراضيه من أي هيمنة، حتى يظل موقفه قويا تجاه الكيان الإسرائيلي، لأن العراق يُعد الداعم الأقوى لموقف الأردن ضد إسرائيل بعد خروج مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي بتوقيع معاهدة السلام في كامب ديفيد ١٩٧٨.

وكانت إيران قد بدأت الحرب بعد أساءتها إلى القنصلية العراقية في طهران ومهاجمتها للعراق في خطب الجمعة، والتي بثتها عبر الإذاعة مما أدى إلى تفاقم الامور. ولا يخفى عمق الخسائر والهجمات وكمية الأسلحة المستخدمة في تلك الحرب، وقد اتخذ الأردن موقفا واضحا في هذه الحرب حيث انحاز للعراق في أكثر من محفل، وتعددت وسائل التعبير عن الدعم والتأييد للعراق، فالملك الراحل الحسين بن طلال متمثلة في مراسلات وزيارات واتصالات وتأييد في المؤتمَرات، الأمر الذي أدى قطع إيران لعَلاقتها تماما مع الأردن في ١٩٨١/١/٣١. وفي عام ١٩٨٢ زار الملك الحسين بن طلال العِرَاق وأجرى مباحثات مع الرئيس العراقي صدام حسين، وأسفرت هذه الزيارة عن فتح باب الجهاد والتطوع للقتال في الجانب العراقي في الأردن، حيث تم فتح خمسة عشر مركزا للتطوع في عمان، ساهمت في إنشاء ما يعرف باسم "قوات اليرموك" الأردنية التي بلغت ما يقارب الفان وخمسمائة متطوع بقيادة الشيخ عطا شهوان.

وفتح الملك الحسين بن طلال ميناء العقبة أمام التجارة العراقية، وكذلك المجال الجوي الأردني للطائرات العراقية لنقل الإمدادات العسكرية، وعلى النقيض فقد أتاحت سوريا لإيران مجالها الأرضي والجوي لعبور ما يقارب الف وخمسمائة جندي إيراني إلى لبنان بعد اجتياح الكيان الصهيوني لجنوبها عام ١٩٨٢ للدفاع عنها، علاوة على منح المطارات السورية القريبة من الحدود العِرَاقيَّة للطائرات الإيرانية لشن هجمات جوية على القواعد العراقية، كما تحدث الملك الحسين بن طلال عن طبيعة الصراع في عديد من المؤتمرات والزيارات، وأعلن عن دعم الأردن للعراقيين ضد إيران، وتذكر المصادر حيث تطرق في أثناء زيارة المستشار الألماني هلموت كول للأردن في ١٩٨٣/١٠/٥، فقد تطرق إلى الحرب العراقية-الإيرانية ورأوا أنها فرضت على العراق الذي تعرض لعدوان إيراني.

وكان مؤتمَر وزراء الخارجية العرب الذي عقد في ١٩٨٤/٣/١٤ في بغداد، لمناقشة الحرب العراقية-الإيرانية، ووضع حد لها، واتخذ عدة قرارات، متمثلة في وقف إطلاق النار والالتزام والاستجابة لقرارات الأمم المتحدة، كما دعا إلى احترام إيران لعَلاقتها مع الدول العربية،

واعتبر أي هجوم على أي بلد عربي هجوما على الأقطار العربية كافة كما جاء في قرارات قمة فاس ١٩٨٢".

وقد عقدت في الفترة من ١٩٨٥/٨/٢٠إلى ١٩٨٦/١٠/٢٨، بين إيران والولايات المتحدة صفقة بـ"إيران غيت"، التي بموجبها سلّح فيها المليارديرالسعودي عدنان خاشجقي إيران بنحو ثلاثة الاف صاروخ "تاو" مضادّ للدروع وصواريخ "هوك" أرض-جَوّ مضادَّة للطائرات مقابل إطلاق سراح خمسة أسرى أمريكان في لبنان. تعرضت إيران لهجوم إعلامي كبير، ومن ثم طرح كثير من التساؤلات حول مصير الحرب العراقية-الإيرانية، وأدان الأردن هذه الصفقة واعتبرها "فضيحة إيرانية"، وأكد الملك أن الولايات المتحدة فقدت مصداقيتها في الشرق الأوسط وأن آخر ما كان يتوقعه هو أن تعزز الإدارة الأمريكية قوة إيران بهذا الشكل في المنطقة. وفي ٢٠ أغسطس ١٩٨٨، اتصل الحسين بن طلال ب صدام حسين يهنئه فيه بوقف إطلاق النار وبدء مباحثات إنهاء الحرب.

وقد أغلق الأردن مكاتب "مجاهدي خلق" المعارضين لإيران، وأوقف كافة الامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهم. كما ساهمت زيارة وزير الخارجية الأُردُني طاهر المصري في ١٩٩١/١/٢لإيران، في عودة العلاقات بين البلدين حيث أشادت إيران بالجهود الأردنية التي تحاول التوصل لحل سلمي للصراع بين الكويت والعِرَاق. ولما انعقد المؤتمَر الإسلامي السادس في داكار/السنغال، في ١٩٩١/١٢/٩، حيث التقى الملك الأُردُني الحسين بن طلال مع الرئيس الإيران هاشمي رفسنجاني، الأمر الذي ساهم في أعادة الثقة في عَلاقات الدولتين وتوطيد أواصر التعاون والتبادل الثقافي والاقتصادي.

ونظرًا لأن إيران تري الكيان الصهيوني بمثابة عدو يجب إنهاء وجوده، ولم تكن إيران في يوم ما بلدا يضم لاجئين أو مهجرين، وموارده أكثر من موارد الأُردن التي تفي بالكاد احتياجات الساكنين على أرضه. لذا ظهر الاختلاف، وكان لكل دولة وجهة نظر في قضية الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني.

ولما تولى محمد خاتمي الحكم في إيران عام ١٩٩٧، تحسنت العلاقات بين الدولتين وشهدت كثيرا من الزيارات المتبادلة من جانب شخصيات دبلوماسية وسياسية مرموقة في الدولتين، مثل زيارة الملكة رانيا العبد الله في عام ٢٠٠٠ لإيران، التي بالعديد من النساء اللاتي شغلن مناصب عديدة في الدولة، مثل معصومة ابتكار رئيسة منظَّمة حماية البيئة، ومستشارة الرئيس الإيراني لشؤون المرأة زهرة شوجاي في قِمَّة الألفيَّة للأمم المتحدة التي عُقدت في نيويورك في الفترة ٦-٢٠٠٠/٩/٨ ، التقى عبد الله الثاني ملك الأردن للمرة الأولى بالرئيس الإيراني محمد خاتمي، في لقاء كان مفاده ضرورة توطيد العلاقات بين الدولتين، وبدعوة وجهها العاهل الأُردني للرئيس الإيراني لزيارة الأردن في الوقت الذي يختاره الأخير.

ومنذ عام ١٩٨٠، تأثرت العلاقات الخارجية للعراق بسبب العديد من القرارات المثيرة للجدل التي صدرت من إدارة الرئيس السابق صدام حسين. والذي كانت له علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتي وعدد من الدول الغربية مثل فرنسا وألمانيا، فقدموا له المساعدة العسكرية مع منظومات الأسلحة المتطورة، بينما كانت علاقاتهُ مع الولايات المتحدة ضعيفة، ومع ذلك ساندته خلال حربه مع إيران. ثم تغيرت بعد غزو الكويت الذي تسبب في حرب الخليج والتي قطعت المرونة بعلاقات العراق مع العالم العربي والغرب. وكانت بعض الدول العربية ومنها مصر، والمملكة العربية السعودية وسوريا وغيرها داعمة الكويت في الائتلاف مع الأمم المتحدة. ثم تغيرت هذهِ العلاقات الدولية بعد الإطاحة بإدارة صدام حسين في أعقاب من غزو العراق عام ٢٠٠٣، حيث حاولت الحكومات العراقية إقامة علاقات مع الدول المختلفة.

وتحسنت علاقات العراق مع الأردن بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٨٠، عندما أعلن الأردن دعمه للعراق في بداية الحرب بين إيران والعراق. كما دعمه خلال حرب الخليج الثانية أدى إلى زيادة تحسين العلاقات بين البلدين. وساد الفتور في العلاقات بين الدولتين منذ الملك عبد الله الثاني الحكم في عام ٢٠٠٠، ولكن عاد الدفء إليها مرة ثانية وصار أول زعيم عربي يزور العراق

منذ سقوط صدام حسين في عام ٢٠٠٣، مما تُعد خطوة تاريخية نحو الحد من العزلة التي عانت منها العراق لا سيما بعد عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

وبما أن الصحافة كانت وما تزال السلطة الرابعة والرقابية وأداة التواصل بين صناع القرار والمواطنين وأن حرية الصحافة أساس المبادئ الديموقراطية في أي مجتمع بحيث تشارك الصحافة الحرة بتشكيل الرأي العام تجاه قضية من القضايا السياسية وغيرها. فقد كان لها أثر كبير في الحياة السياسية بشتى أنواعها ومن ضمنها موضوع التنمية السياسي.

لعل ما يميز صحافة السبعينيات، نجاحها في أن تصبح مطلباً جماهيرياً، محققة دورها وسيلة اتصال جماهيري، يتعرف القارئ من خلالها على أهم مجريات الأحداث اليومية، المحلية والعربية والعالمية، ومن الأمثلة على ذلك "المؤسسة الصحفية الأردنية" التي تصدر صحيفتي "الرأي والجوردن تايمز، والشركة الأردنية للصحف والنشر، التي تصدر صحيفة الدستور وصحيفة (the Star).

وتميزت الصحافة الأردنية في الثمانينيات بأنها كانت "موالية" ومؤيدة لنظام الحكم، على الرغم من أنها مملوكه لأفراد أهليين وشركات خاصة، حيث أن الصحافة في الأردن لا تقوم بمناقشة السياسات الرئيسية للنظام أو بمهاجمة شخصيات القيادة العليا، إذ يعترف المحررون بأن صحفهم تؤيد في تعليقاتها وافتتاحياتها الخط الرسمي، وقيادة الحكومة في كافة الأمور.

والصحافة في الأردن تصنف على أنها "موالية" حيث يرى أن الملك هو الذي يحدد السياسة العامة للحكومات المتعاقبة، من خلال كتب التكليف السامية، إلا أن كل واحدة منها تجتهد في تطبيق هذه السياسة، وتحديد موضوع الافتتاحيات التي تكتبها الصحف.

كما أن الحكومات لم تتدخل في سياسة تحرير الصحف، ولم تستخدم حضورها فيها من خلال مساهماتها برأس المال، في التأثير على سياسة التحرير، باستثناء فترة قصيرة سبقت المرحلة الديمقراطية، عندما أقدمت إحدى الحكومات من خلال لجنة الأمن الاقتصادي في ٢٥ أغسطس ١٩٨٨ على تنحية رؤساء تحرير الصحف اليومية الثلاثة، ومجالس إدارتها، وتعيين رؤساء تحرير، ومجالس إدارات مؤقتة. استناداً إلى الأحكام العرفية المعمول بها منذ عام ١٩٦٧، والتي كانت سائدة آنذاك.

وقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أحداثاً أثرت بشكل أو بآخر على العلاقات الأردنية العراقية، مثل الحرب العراقية الإيرانية واحتلال العراق للكويت، ونظرًا لتأييد الأردن للعراق في هذه الفترة فقد تم التخفيف من المشكلات التي رافقت الحصار المفروض على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي بعد احتلاله للكويت والإفادة من موقع الأردن كمعبر للتجارة وعلاقاته الاقتصادية مع العالم حيث كانت الأردن بمثابة البوابة الرئيسية للعراق مع العالم ويشهد من خلالها تدفق سلعي كبير، إضافة إلى أن تدهور أمن الحدود العراقية مع الدول المجاورة الأخرى كان دافعاً نحو ضرورة تعزيز العلاقات التبادلية الاقتصادية العراقية الأردنية رغم فتورها في بعض المراحل، وهو ما يعني على الدوام بأن كلا البلدين مثّلا عمقاً استراتيجياً واقتصادياً وأمنياً لبعضهما البعض، لا سيما وتوجد بالأردن جالية عراقية بعد تسعينيات القرن العشرين بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق.

فالعلاقات العراقية الأردنية عبارة عن عملية تعاون وتفاعل على أساس المصالح المتبادلة بين العراق والأردن، وعلى أساس العلاقات التاريخية أسرياً والعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية في ظل المعطيات والظروف السياسية المحيطة بالعلاقة محلياً ودولياً.

اتسمت العلاقات السياسية بين العراق والأردن بالتأرجح ما بين الصداقة والتحالف أو العداء الصريح، فسِمة الصداقة والتحالف كانت هي السائدة في العلاقات الثنائية بين البلدين خاصةً أبان العهد الملكي في العراق، وقد توج ذلك التحالف بقيام الاتحاد الهاشمي ما بين العراق والأردن في فبراير ١٩٥٨، إذ سجل هذا الاتحاد نقلةً نوعية في تعزيز العلاقات ما بين البلدين، غير أن هذا الاتحاد سرعان ما تعرض للانهيار بفعل قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ وإنهاء العهد الملكي

في العراق وإعلان القيادة العراقية الجديدة الانسحاب من الاتحاد الهاشمي بعد قتل الثوار لأفراد العائلة المالكة، مما دفع الأردن إلى قطع كافة أشكال العلاقات الدبلوماسية مع العراق.
وعاد الأردن بعد قطيعة لعامين مع القيادة العراقية ليعلن استئناف العلاقات فيما بينهما في عام ١٩٦٠ بعد إعلان القيادة العراقية أسفها لمقتل العائلة الهاشمية، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلاً حتى أيد الاردن استقلال دولة الكويت عام ١٩٦١ بعد المطالبات العراقية بضم الكويت إليه، حتى إنه أرسل قواته مع قوات عربية أخرى لتحل محل القوات البريطانية ضد أي اعتداء عراقي محتمل على الكويت، فقرر العراق بعدها استدعاء سفيره في الأردن مقابل الطلب من السفير الأردني مغادرة العراق في العام نفسه، ولكن سرعان ما عادت الأمور إلى ما كانت عليه بعد إعلان الاردن تأييدها لثورة الثامن من فبراير ١٩٦٣ في العراق وقرر إعادة تعيين سفير له في حين قام العراق من جانبه بتعيين سفير له في الأردن ، كما شهدت هذه العلاقات تطورات أخرى أبان حرب يونيو ١٩٦٧ ، بعد قيام العراق بإرسال قوات عراقية واشتراكها في الحرب مع القوات الأردنية.
واستمر التواصل بين البلدين حتى مع قيام الحرب العراقية الايرانية للفترة (١٩٨٠-١٩٨٨)، إذ كان الموقف الأردني من هذه الحرب ممثلاً بالدعم والتأييد المطلق للعراق على أساس أن الأخير دخل تلك الحرب من أجل الدفاع عن البوابة الشرقية للأمة العربية، أما على الصعيد الاقتصادي بين البلدين، فإن حاجة الأردن للدعم الاقتصادي والمالي كان أحد الأسباب الرئيسة التي وقفت خلف الموقف الأردني من الحرب العراقية الإيرانية، فقد حصل الأردن من العراق بعد بداية الحرب بثلاثة أشهر على مساعدات مالية بقيمة (خمسة وخمسون مليون دولار) تعويضاً عن حصتي ليبيا والجزائر من المساعدات العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربية المنعقد في بغداد عام ١٩٧٨ لصالح الأردن الأردنية، كذلك شهدت العلاقات الاقتصادية بين الاردن والعراق نمواً وتطوراً ملحوظاً أنعكس على حركة الميزان التجاري في منتصف الثمانينيات بصورة غير طبيعية، فمثلاً ارتفعت الصادرات الأردنية للعراق من (٧.٣٧%) من إجمالي صادراته للدول العربية عام ١٩٨٠ إلى نسبة (٨.٥٤%) عام ١٩٩٠، فضلاً عن حصول الأردن على فوائد اقتصادية وزيادة في عائداته المالية بعد إغلاق شط العرب، وحلول ميناء العقبة بديلاً عن موانئ العراق الجنوبية في نقل البضائع والمعدات العسكرية من العراق وإليه.
ويبدو مما سبق أن علانية الموقف السياسي الأردني لم يكن نابعاً من شعارات أيديولوجية وقومية وحسب، وإنما من الملامسات الفعلية للمصالح الأردنية، فأهداف دعم الأردن للعراق أبان حربه مع إيران عام ١٩٨٠ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً قد تحقق بشكل كبير وواضح، في حين أن كل هذا الدعم توقف إبان احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، ومع ذلك فقد بقي الأردن البوابة الوحيدة التي باتت تربط العراق بعالمه الخارجي خلال فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٦٦١) الصادر في السادس من أغسطس عام ١٩٩٠، حيث طالب مجلس الأمن فيه المجتمع الدولي بالامتناع عن أيه تبادلات تجارية مع العراق باستثناء الإمدادات الطبية والغذائية، هذا وقد وفر العراق خلال هذه الحقبة مصالح اقتصادية للأردن وعلى رأسها تجهيز الأردن باحتياجاتها النفطية نصفها مجاني والنصف الآخر بأسعار تفضيلية، انطلاقاً من مبدأ كون العراق هو الظهير القوي للسياسة والاقتصاد الاردني، إضافة إلى كونه العمق الاستراتيجي للأردن عندما تحيط به المخاطر.
واتسمت علاقات العراق مع الأردن خلال فترة العهد الجمهوري الممتدة من (١٩٥٨-٢٠٠٣)، ولمعرفة تلك العلاقات وطبيعتها والمراحل التي قطعها البلدان في علاقاتهما الثنائية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية يمكن تقسيم الفترة إلى ما يلي:

رابعًا: مرحلة الحرب العِراقية – الإيرانية:

ازدهرت العلاقات العِراقية الأردنية مع اندلاع الحرب العِراقية الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠ نتيجةً لدعم الأُردن غير المحدود للعراق، إذ زود الأردن العِراق بكل ما يحتاجه من دعم عسكري واقتصادي وإعلامي، وبالمقابل فإن العِراق دعم الأُردن بطرق عديدة منها خفض أسعار النفط العِراقي المستورد من قبل الأُردن وغيرها من أنواع الدعم. وبعد يومين من نشوب الحرب بصورتها غير المعلنة، وصل الملك الحسين بن طلال ورئيس الوزراء الأُردني مضر بدران إلى بغداد وعرض الملك الحسين بن طلال على صدام حسين استعداده لدعم العِراق عسكرياً، مع بداية الإعلان ومع إعلان الحرب رسميًا في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ أعلنت الأردن الأُردنية في الرابع من أكتوبر دعمها المطلق للعراق في حربه ضد إيران وكان بذلك أول دولة عربية تعلن هذا الدعم، وسعت إلى عقد القمة العربية الحادية عشرة في ٢٥ نوفمبر عام ١٩٨٠ في عمان، فجاء بيانها الختامي مؤيداً لحقوق العِراق في أرضه ومياهه، وهذا ما أكد تبني تلك القمة للمقترحات الأُردنية تجاه العِراق.

وأثمر تأييد الأُردن للعراق في تحديد نقاط الحدود الدولية بين البلدين وتثبيتها على الأرض، وعلى هذا الأساس فقد شكل الطرفان لجنة الحدود الفنية العراقية الأردنية المشتركة التي عقدت عدداً من الاجتماعات، واستناداً إلى محاضر اجتماعاتها باشرت اللجان الفنية أعمالها ميدانياً وترسيم الحدود الجديدة، وتم وضع معاهدة جديدة تكونت من ثمانية وعشرين مادة ألغيت بموجبها الوثائق والمعاهدات السابقة المعقودة بين البلدين بشأن الحدود، والاتفاق على تبادل مساحات متساوية وقدرها ١٩٥.٥٦ كيلو متر مربع، وفي ٢٣ من إبريل ١٩٨٤ أقر المجلس الوطني العراقي معاهدة الحدود الموقعة بين العراق والأردن وصادق على البروتوكولات الملحقة بها.

وقد شهدت هذه الفترة زيارات مكثفة من قبل الملك الحسين بن طلال طوال فترة الحرب، كما شهدت مباحثات واتفاقيات اقتصادية متعددة، وبعد توقف الحرب زار الملك الحسين بن طلال العراق في ١٥ أغسطس ١٩٨٨، وعلى أثر هذه الزيارة قدم العراق هدية للأردن في هيئة أسلحة متنوعه اغتنمها من إيران، وعلى أثر زيارة الملك الحسين بن طلال للمقبرة الملكية قررت الحكومة العراقية صرف مبلغ ٢.٣ مليون دولار لتجديد المقبرة، كما أعادت الحكومة العراقية التمثال البرونزي للملك فيصل الأول إلى موقعه الأصلي في منطقة الصالحية وذلك في السادس من أغسطس ١٩٨٩، ومنح الملك الحسين بن طلال في التاسع من فبراير ١٩٨٩ وسام الرافدين من الدرجة الأولى تقديرًا لمواقفه من الحرب العراقية الإيرانية وإسهامه المباشر بالمشاركة فيها.

ولقد عززت المواقف الأردنية خلال الحرب العراقية الإيرانية وبشكل واضح العلاقات بين الأردن والعراق، وجنى الأردن من ذلك فوائد اقتصادية كبيرة انعكست على طبيعة العلاقات بين البلدين.

خامسًا: الوساطة الأردنية في تسوية خلافات العراق العربية:

سعى الملك الحسين بن طلال منذ مطلع نوفمبر عام ١٩٨٥ مستغلاً علاقاته الدافئة مع سوريا لتحقيق مصالحة عراقية سورية، وذلك من خلال وساطته في عقد قمة مصغرة بين الرئيس العِراقي صدام حسين والرئيس السوري حافظ الأسد، وعقد هذا اللقاء على مدار يومين في قاعدة الرويشد الجوية في ٢٦ إبريل ١٩٨٧، كما عمل الملك الحسين بن طلال مرة أخرى على جمع الزعيمين سعياً لتحقيق المصالحة فيما بينهما في مؤتمر قمة عمان في نوفمبر١٩٨٧، التي نجحت في إقناع معظم الدول العربية بضرورة دعم العِراق بوجه العدوان الإيراني وفي عودة مصر إلى الصف العربي.

سادسًا: تأسيس مجلس التعاون العربي:

بعد انتهاء الحرب العِراقية الإيرانية وفي خطوة دلَّت على مدى التقارب العِراق الأُردني بشكل خاص، وقع زعماء كل من العِراق والأردن ومصر واليمن الشمالي في ١٦ فبراير ١٩٨٩، ميثاق تأسيس مجلس التعاون العربي في بغداد، وكان الاقتصاد هو الركيزة الرئيسية لهذا

المجلس، إذ نصت الاتفاقية" أن هدف المجلس تحقيق التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء، وتحقيق التكامل تدريجياً في مجالات الاقتصاد والمال الصناعة والزراعة والنقل والاتصالات والتعليم والثقافة "، ولم تكن الأوضاع الاقتصادية في الدول الأربع على ما يرام، فقد كان العِراق وحده من بينها يملك موارد كبيرة من مبيعات النفط ولكنه كان يرزح تحت طائلة ديون باهظة، بينما عانت الأُردن من شح الموارد وكثرة الديون، وعليه كانت الآمال في أن يحقق التعاون والتنسيق إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية حافزاً قوياً دفع القادة الأربعة إلى عقد هذه الاتفاقية.

وقد مثل مجلس التعاون العربي فرصة وبارقة أمل لكل من مصر والعِراق في استعادة دورهما داخل النظام العربي الإقليمي، بعد عودة الأولى إلى الصف العربي وخروج الثانية من حرب دامت أكثر من ثمان سنوات، وفي الوقت نفسه، فأنه مثل فرصة للأردن لتقوية وضعه الإقليمي، وتخفيف حدة الضغوطات التي تعرض لها، فعلى الصعيد الداخلي، تعرض الأردن لمشكلات اقتصادية حين انخفضت التدفقات المالية العربية مع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ومع هبوط المساعدات إلى النصف اضطر الأردن إلى تخفيض إنفاقه الدفاعي وإلغاء بعض صفقات الأسلحة، وتوقفت كذلك بعض مشاريع التنمية وزادت صعوبة حفاظه على مستوى جيد من الإنفاق.

سابعًا: الموقف الأُردني من الاحتلال العِراقي للكويت عام ١٩٩٠:

وإذا كان معروفًا أن ما دفع إلى تأسيس مجلس التعاون العربي كانت في جلها دوافع سياسية خاصة بكل دولة من أعضاءها وكذلك دوافع اقتصادية الذي تنطلق منه الأهداف والنشاطات السياسية، ولكن المجلس سرعان ما انهارت دون تنفيذ قراراته السياسية والاقتصادية بعد قيام العِراق باجتياح الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ ومنذ اللحظات الأولى للاحتلال تحركت الأُردن لاحتواء الأزمة عربياً، إذ اتصل الملك الحسين بن طلال بالرئيس المصري حسني مبارك لعقد قمة مصغرة في جدة لتأمين انسحاب القوات العِراقية من الكويت، وإعادة الأسرة الكويتية الحاكمة إلى السلطة، وتم الاتفاق بين الرئيس المصري والملك الأُردني على أن يؤجل مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة إصدار أي قرار بشأن الاحتلال العِراقي إلى ما بعد انتهاء مهمة الملك الحسين بن طلال في بغداد، وحصل اتصال بين الملك والمسؤولين العِراقيين ظهر يوم الثالث من أغسطس، والتقى الملك الحسين بن طلال الذي كان يرافقه رئيس وزرائه مضر بدران ووزير الخارجية مروان القاسم بالرئيس العِراقي وأتفق معه على عقد مؤتمر القمة المصغر في جدة، وحصل منه على وعد بسحب القوات العِراقية من الكويت شريطة أن لا يصدر شجب لدخول القوات العِراقية إلى الكويت من مجلس جامعة الدول العربية.

وقد صدرت الإدانة المصرية لدخول العِراق إلى الكويت والملك الحسين بن طلال في بغداد، والذي حاول الاتصال بالرئيس مبارك فلم يتمكن من ذلك، وجاءت هذه الإدانة قبل ساعات من اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي أدان العِراق بالأغلبية، وقد أعلن الملك الحسين بن طلال نتائج مباحثاته مع الرئيس العِراقي في حديث أدلى به إلى مندوب شبكة التلفزيون الأميركية (أس بي سي S.B.C) في ٥ أغسطس١٩٩٠، مؤكدًا صدق نية العِراق في الانسحاب من الكويت، وأن العِراق لا ينوي غزو السعودية، وأن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يرغب في منحه ومنح الرؤساء العرب الفرصة لحل الأزمة ضمن النطاق العربي "

وبدعوة من الرئيس المصري عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة التي عقدت في ١٠ أغسطس ١٩٩٠، أسفر عن اتخاذ قرارات بأغلبية (١٢) صوتاً، تضمنت دعم الإجراءات السعودية، والتنديد بالعِراق، والمطالبة بسحب قواته، وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن

الدولي رقم ٦٦٠ الصادر في ٢ أغسطس ١٩٩٠، ورقم ٦٦٢ الصادر في ٩ أغسطس ١٩٩٠، بوصفهما تعبيراً عن الشرعية الدولية، وعدم الاعتراف بضم العِراق للكويت وتأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والاستجابة للسعودية بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة.

وزاد قلق الملك والحكومة الأُردنية بشدة بعد ما وصلت إليه الأمور عقب قمة القاهرة، ولذا زار الملك الحسين بن طلال العِراق في ١٢ أغسطس والتقى الرئيس صدام حسين للاطلاع على تقديره للموقف، ثم خاض بعدها مباحثات مع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في واشنطن وقد لخص بوش الموقف الأمريكي بالعبارات التالية "لن نسمح لأي مخلوق أن يسيطر على ٢٠% من احتياطي العالم من النفط، يتعلق بمستقبل الشعب الأمريكي ورفاهيته، وإذا لم ينسحب الجيش العِراقي سوف يلجأ للقوة"، ولم ينجح الملك بمهمته في أمريكا، وعند عودته زار بغداد، أبلغ الرئيس صدام حسين بفحوى مباحثاته مع الرئيس الأمريكي.

وعلى أية حال كان للأردن دوراً مؤثراً في بدايات الأزمة، وأعتمد في ذلك على دبلوماسية الاتصال المباشر، حيث دأبت قيادته السياسية التي احتفظت لنفسها بدور مركزي في إدارة الدبلوماسية الخارجية على الاتصال (الشخصي) واللقاءات الثنائية، أو عبر الهاتف، والرسائل مع القيادات السياسية والمسؤولين في الدول العربية والأجنبية في محاولة لإقناع هذه الأطراف بالخيار السلمي للأزمة، مع ملاحظة أن دوره قد تراجع بعد رفض الملك حسين بن طلال التعامل مع قرارات قمة القاهرة، وأصبح محصوراً بالتعامل مع بعض الدول العربية التي تؤيد وجهة نظره، كما أن الأُردن أيد ودعم جميع المبادرات الرامية إلى حل الأزمة سلمياً، وأثنى على قرار العِراق قبول الشرعية الدولية في نهاية الأمر وبالتالي انسحابه من الكويت.

كما أبدى الشعب الأُردني وبمختلف فئاته واتجاهاته السياسية، رفضه القاطع لنزول قوات التحالف في الصحراء السعودية وتجمعها هناك من أجل ضرب العِراق، وقامت التظاهرات، وعقدت المهرجانات في العاصمة والمدن والقرى الأُردنية تدين الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن آلاف المتطوعين الأُردنيين عزمهم المشاركة في الدفاع عن أرض العِراق، ومقاومة الغزو الأجنبي لأراضيه، وأندفع الأُردنيون يجمعون المواد الغذائية ويرسلونها بالشاحنات إلى العِراق لمساندة شعبه في الحصار المفروض عليه، وأيدت الأحزاب السياسية التي ما تزال في طور التأسيس العِراق في موقفه، وأعلنت النقابات المهنية والعمالية تأييدها للعراق طوال الأزمة، وأستند تأييد الشعب الأُردني للعراق إلى عقيدته الدينية ومشاعره القومية، رافضاً في الوقت نفسه موقف الغرب المنحاز كلياً لإسرائيل.

وفي اليوم الثاني لبدء الهجوم الشامل على العِراق، أصدرت الحكومة الأُردنية بياناً رسمياً يوضح فيه مساعيها لمعالجة أسباب الأزمة ونتائجها في أطار عربي والعِراقيل التي واجهتها من قبل أطراف عربية، كما عقد مجلس النواب الأُردني جلسة طارئة في اليوم نفسه صدر في نهايتها بيان أكد "أن العدوان الوحشي على الشعب العِراقي الشقيق تقوده أمريكا وحلفاؤها إنما هو عدوان على كل الشعوب العربية والإسلامية".

ودعا الملك الحسين بن طلال في مؤتمر صحفي عقده في الديوان الملكي بعمان في ١٩ يناير ١٩٩١ إلى إيقاف العمليات العسكرية لزمن محدود حتى يتمكن من استئناف الجهود لإيجاد حل سلمي للأزمة، وقام رئيس الوزراء الأُردني مضر بدران في اليوم الثالث لهجوم الدول المتحالفة بزيارة لبغداد للاطمئنان على الموقف هناك والتقى بطه ياسين رمضان، وسأله عن استعدادات العِراق لمواجهة الحرب والحصار فكانت إجابات رمضان غير مطمئنة ولاسيما فيما يتعلق بالوضع الأمني والغذائي.

يلاحظ على العلاقات العراقية الأردنية خلال فترتي الستينيات والسبعينيات إنها كانت متأرجحة بين التقارب والتباعد وأن البلدين باشرا علاقاتهما الدبلوماسية في عام ١٩٦٠ بعد سنتين من الانقطاع بسبب ثورة ١٩٥٨ ثم عادت للانقطاع في عام ١٩٦١ بسبب الموقف العراقي الداعي

إلى ضم الكويت، وكذلك الحال للسنوات اللاحقة، لكنها أرتقت بشكل ملحوظ خلال الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠. وما تشكيل مجلس التعاون العربي في عام ١٩٨٩ إلا دليل على الشراكة التي تحققت بين البلدين، وكذلك الحال خلال فترة التسعينيات التي شهدت الاحتلال العراقي لدولة الكويت وما تبعته من قرارات دولية أسهمت ربما في تعزيز العلاقات العراقية الأردنية خلال تلك الفترة ولم يعكر صفو هذه العلاقات سوى لجوء حسين كامل حسن المجيد صهر الرئيس العراقي إلى الأردن في عام ١٩٩٦ في عهد حكومة الكباريتي.

وبتدقيق النظر في حجم التبادل التجاري بين البلدين الذي وصل حجمه في عام ١٩٧٨ إلى عشرة ملايين دينار عراقي، يتضح التطور الإيجابي في العلاقات الاقتصادية بين العراق والأردن خلال مرحلة السبعينيات على الرغم من اختلاف المواقف السياسية بين كلا البلدين بشأن قرارات مجلس الأمن الدولي والمشاريع الأمريكية لحل القضية الفلسطينية، كما نجد أن العراق قدم قرضاً للأردن بقيمة (٥ مليون دينار عراقي، ٩٢١،٠٠٠) للمساهمة في تمويل مشروعي إنتاج البوتاس والأسمدة في الأردن، وذلك في ١٩ يوليو ١٩٧٩، كما وقع البلدان في السادس من يناير ١٩٧٩ برنامج التعاون الثقافي الذي تضمن إقامة تعاون مباشر بين الجامعات والمعاهد العلمية والتكنولوجية وتبادل الزمالات الدراسية والوفود التربوية والمطبوعات، كما عقدت مباحثات متعددة في مجالات السياحة والزراعة والأعلام والبحث العلمي وغيرها من المجالات.

وخلال الفترة ما بين ١٩٧٩-١٩٨٨، ارتفعت صادرات الترانزيت من (١٦١ ألف طن) إلى (٦.٩٣٠.٠٠ مليون طن) سنوياً وذهبت معظم الزيادة إلى العِراق، كما أن الصادرات من العقبة إلى العِراق قد ارتفعت من (٩٨ ألف طن) عام ١٩٨١ إلى ثلاثة ملايين طن عام ١٩٨٨، كما أن حركة العمال بدأت بالتدفق من خلال العقبة حيث كان عدد المغادرين والقادمين من العقبة نحو سبعة الاف شخص عام ١٩٧٩، ووصل إلى (٨٢٣ ألفاً) معظمهم من المصريين الذين يعملون في العِراق، وارتفعت الصادرات الأردنية إلى العراق بشكل كبير خلال هذه الفترة، حتى أن الأردن أصبح ميناء العِراق لاستيراد المواد العسكرية والمستلزمات الحربية في وقت تراجع الدعم السعودي للأردن من (٥١٢ مليون دولار) عام ١٩٨١ إلى (٤٠٠ مليون دولار) عام ١٩٨٩، ونقصت احتياطات الأُردن من العملات الصعبة في البنك المركزي وسحب (٢٥٠ مليوناً) من البنوك الأُردنية من قبل الفلسطينيين خاصةً بعد قرار فك الارتباط عام ١٩٨٨ كل هذه العوامل وغيرها عززت من الارتباط الاقتصادي والتبادلية التجارية بين العِراق والأُردن مما انعكس على المستويات الأخرى في العلاقة، كما أن الأُردن رأى في العِراق مصدر لتوازن قوى إقليمي مقابل كل من سورية وإسرائيل. ومن ثم يمكن القول إن سنوات الحرب العراقية الإيرانية شهدت ازدهار اقتصادي للأردن بعد أن أصبح معبراً اقتصادياً واسعاً للعراق، مما ساهم في انتعاش الاقتصاد الأردني واستقرار سياسي بالأردن.

وفيما يخص التعاون النفطي العراقي الأردني فقد عُد عام ١٩٨٢ البداية الحقيقية لقيام أول تعاون بين البلدين عندما اتجهت أنظار القيادة العِراقية آنذاك إلى ميناء العقبة الأُردني لتسهيل مهمة وصول الصادرات النفطية العِراقية من النفط الخام ومشتقاته، وعلى أثر ذلك تم توقيع على العديد من الإتفاقيات مع الجانب الأُردني لتسهيل مهمة وصول الصادرات النفطية العِراقية إلى الأراضي الأُردنية بعد أن تعذر على العِراق تصدير نفطه عبر الخليج الفارسي، وخلال هذه المرحلة قدم العِراق للأُردن في عام ١٩٨٠ قرضين أحدهما بقيمة (٢,١٨٩ مليار دولار) والأخر (٣,٥٨ مليار دولار) كمنحة من أجل تطوير ميناء العقبة والطريق الدولي بين ميناء العقبة والحدود العِراقية. وأثمرت هذه الاتفاقيات فبعد انتهاء الحرب في أغسطس ١٩٨٨ بلغت واردات النفط الخام في الأُردن حوالي (٤.٢ مليون طن) أي ما يعادل (٤٩ ألف برميل) يومياً، كانت حصة العِراق منها (٦.١ مليون طن) أي ما يعادل (٣٣ ألف برميل) يومياً، وانعكس ذلك على مستوى العلاقات التجارية بين البلدين إذ كان هناك ما لا يقل عن (١٦٠ شركة أردنية) لها

علاقات تجارية وصناعية مع العِراق، ومع مطلع عام ١٩٩٠، كان حوالي ثلاثة أرباع الصناعات الأُردنية تعمل من أجل التصدير إلى العِراق.

وتميزت العلاقات الاقتصادية بين العِراقية والأُردنية وظهر ذلك بوضوح في المذكرة الصادرة عن وزارة الخارجية الأُردنية التي أظهرت أن العقود الإجمالية لمذكرة التفاهم للمراحل الثلاث الأولى من مذكرة النفط مقابل الغذاء خلال التسعينيات قد بلغت (٣.٧٧٥مليار دولار) كان نصيب الشركات الأُردنية منها (٥٣.٨%) وبقيمة (٣٠.٣ مليون دولار)، وبذلك احتل الأُردن المرتبة الثالثة بعد فرنسا وأستراليا، واستحوذت الشركات الأُردنية على النسبة الأعلى في مجال عقود الأدوية حيث بلغت قيمة العقود الموافق عليها (٤٠١.١ مليون دولار) من أصل (١٢٠.٦ مليون دولار) هي إجمالي عقود الأدوية للمراحل الثلاث الأولى، بينما بلغت قيمة العقود الموافق عليها للمواد الغذائية حوالي (٦٨٣.٢ مليون دولار)، استحوذت الشركات الأُردنية على المرتبة السادسة بإجمالي عقود بلغت قيمتها (١٨٦ مليون دولار) وبنسبة (٩٣.٦%) من إجمالي العقود، وجاءت الشركات الأُردنية في المرتبة الخامسة في مجال صادرات المواد الأخرى، إذ بلغت قيمة عقود الشركات الأُردنية (٩.١٧ مليون دولار) بنسبة (٢.٦%) من إجمالي عقود المواد الأخرى للمراحل الثلاث. واستمر الأُردن باستيراد النفط من العِراق وبواقع (٥٠ ألف برميل) من النفط الخام و(٢٥ ألف برميل) من وقود زيت الغاز سنوياً، ويحسب جزء من هذه الكمية مجاناً والباقي تسدد منه ديون للأردن على العِراق تراكمت عليه أثناء الحرب العِراقية – الإيرانية، واستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية والخليجية.

ولقد تركت حرب الخليج الثانية آثاراً كبيرة على الأُردن أثقلت كاهله، فبعد احتلال العِراق للكويت بأيام بدأ عشرات الآلاف من حملة الجنسيات المختلفة يتدفقون إلى الأُردن عبر حدوده مع العِراق، وبلغ عددهم في نهاية سبتمبر ١٩٩٠ حوالي (٦٤١ ألف شخص)، وقد أعدت لهم السلطات الأُردنية المختصة المخيمات لإيوائهم، ووفرت لهم الغذاء والعناية الصحية اللازمة، وأمنت نقلهم إلى أوطانهم، وبلغ ما أنفقته الحكومة الأُردنية على هؤلاء الوافدين حوالي (٤٠ مليون دينار أردني ونيف) ، فيما أقدمت شركة (التابلاين) على إيقاف ضخ النفط من العربية السعودية إلى مصفاة البترول الأُردنية في ١٩ سبتمبر ١٩٩٠، كعقاب للأردن على موقفه السياسي، وفي اليوم التالي احتجزت السلطات البحرينية وسلطات الأمارات العربية المتحدة الشاحنات الأُردنية لديها، وأوقفت السلطات السعودية منح تأشيرات الدخول للسائقين الأُردنيين، وفرض الحصار على ميناء العقبة الأردني فألحق ذلك خسائر فادحة بالاقتصاد الأردني.

وقد أعلن مضر بدران رئيس الوزراء الأردني، في السابع من أكتوبر ١٩٩٠، أن صندوق النقد الدولي قدر الخسائر التي لحقت بالأُردن نتيجة أزمة الخليج بمليار ومائة مليون دولار خلال عام ١٩٩٠، وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ESCWA، خسائر الأُردن بسبب أزمة الخليج لمدة عام واحد بدءاً من وقوع الأزمة بحوالي (٨,٣ مليار دولار)، أي ما يعادل نحو (١١٠ %) من إجمالي الناتج القومي، وقدرت اللجنة أن نصف هذه الخسارة تقريباً تتحقق في النظام المالي الأُردني بما فيها خزينة الدولة، وتقدر هذه الخسائر ب (٤,١ مليار دولار)، أما خسائر الاقتصاد الأُردني فكانت كبيرة.

مما تقدم يمكن ملاحظة أن المصلحة الوطنية والمتمثلة في الحفاظ على كيان الدولة وتماسكها الوطني، واقامة علاقات متوازنة مع الدول العربية المحيطة كانت المحدد الأساسي الذي ارتكزت عليه السياسة الخارجية الأُردنية تجاه أزمة الخليج، إذ إنها نشطت لإيجاد حلّ سلمي لأزمة الخليج وضمن الإطار العربي، كما عملت على تقريب وجهات النظر تجاه الحلول السلمية المطروحة من قبل الأطراف الدولية المختلفة، كما حاول الأُردن الربط ما بين أزمة الخليج والصراع العربي الإسرائيلي، لإيجاد حل للقضية الفلسطينية، ووقف موقفاً متوازناً في رفضه تدخل أي طرف من طرفي لنزاع إسرائيل والعِراق.

المراجع والمصادر

١. أروى محمد الصرايرة، موقف الأُردُن من الحرب العِرَاقيَّة الأُردُنيَّة، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠٠٤.
٢. أسامة عيسى تليلان، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، مطبعة البهجة، عمان، ٢٠٠١، ص ١٥٢.
٣. اميمة شريم، الصحافة الأردنية وعلاقتها بقوانين المطبوعات والنشر ١٩٢٠-١٩٨٣ عمان، ص ٢٣.
٤. باسم سكجها، تطور الصحافة والعمل الصحفي في الأردن، دار سندباد، عمان، ص٦٣.
٥. تركي نصار، الإعلام الأردني، بلا، ط١، ١٩٩٢، ص٧٣.
٦. تيسير ابو عرجة، دراسات في الصحافة والإعلام، دار محمد بدوي، عمان، ٢٠٠٠م، ص٥٤.
٧. حاتم سليم نهار الموسى، حرب الخليج في الصحافة الأردنية، دراسة في صحف (الرأي) و(الدستور) و(صوت الشعب) للفترة من ١٩٩٠/٨/٢-١٩٩١/٢/٢٨م. رسالة ماجستير، جامعة بغداد/ كليـة الآداب، ١٩٩٤.
٨. سلمى عدنان وآخرون، موقف الدول العربيَّة من الحرب العِرَاقيَّة الإيرانية، مجلة آداب ذي قار، عدد٣.
٩. سلمى عدنان وآخرون، موقف الدول العربيَّة من الحرب العِرَاقيَّة الإيرانية، مجلة آداب ذي قار، عدد ٣.
١٠. سليمان موسى، الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان.
١١. صالح احمد عيسى القرعان، الموقف الأردني من أزمة الخليج، ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣.
١٢. صحيفة "العرب اليوم" الأردنية، فتح قنصلية فلسطينية في كردستان العراق-بتاريخ ١٢ تشرين الاول
١٣. صحيفة الأسواق بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٨م.
١٤. صحيفة الحياة، نشر في ٢٠٠٠/٧/٤،
١٥. صحيفة الدستور الأُردُنيَّة أعداد مختلفة
١٦. صحيفة الرأي أعداد مختلفة
١٧. صلاح العبادي، المشهد السياسي في الصحافة الأردنية اليومية (١٩٨٩ – ٢٠٠٥)، مكتبة الرأي، عمان، ٢٠٠٨.
١٨. طعمة الزوبعي، موقف الرأي العام الأردني إزاء التطبيع مع الكيان الصهيوني، رسالة ماجستير كلية الإعلام، جامعة بغداد، ١٩٩٩.
١٩. طعمة الزوبعي، موقف الرأي العام الأردني إزاء التطبيع مع الكيان الصهيوني، مرجع سابق، ١٩٩٩.
٢٠. عادل زيادات، حرية الصحافة في الأردن في عهد الديمقراطية – قانون المطبوعات لعام ١٩٩٣ بين التشريع والتطبيق، عمان، ١٩٩٥م.
٢١. عاكف الوحش، مواقف الصحافة الأردنية من عملية التسوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام.
٢٢. عثمان فتحي صالح حمدي، العلاقات العراقية – الأردنية ١٩٦٨-١٩٩١ دراسة تاريخية، ماجستير، جامعة الموصل، الموصل/ العراق، ٢٠٠٧.

٢٣. عدنان محمد هياجنة، العلاقات الخليجية– الأردنية الواقع والمستقبل: ١٩٨٠-٢٠٠٤، دبي: مركز الخليج للأبحاث، الأمارات، ٢٠٠٦.
٢٤. عدي أسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية – الأردنية (٢٠٠٣-٢٠١٠)، ماجستير، جامعة الشرق الأوسط/ كلية الآداب، ٢٠١١.
٢٥. عصام الموسى، تطور الصحافة الأردنية ١٩٢٠-١٩٩٧م، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٨.
٢٦. عصام سليمان الموسى، تطور الصحافة الأردنية (١٩٢٠-١٩٩٧)، منشورات لجنة الأردن، مطابع الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٩٨.
٢٧. عصام سليمان الموسى، مجلة أبحاث اليرموك، منشورات جامعة اليرموك، المجلد الرابع، العدد الأول، ١٩٨٨.
٢٨. على محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٢٩. فواز موفق ذنون، الأردن والتغيرات التي حدثت في العراق بعد التاسع من إبريل٢٠٠٣، المؤتمر العلمي السنوي الخامس لمركز الدراسات الاقليمية بجامعة الموصل "العراق ودول الجوار"، للفترة من ٢٠-٢١ ديسمبر٢٠٠٦، الموصل/ العراق، ٢٠٠٦.
٣٠. فواز موفق ذنون، العلاقات الأُردُنيَّة الإيرانية ١٩٨٠-٢٠٠٣، مجلة دراسات إقليميَّة، جامعة الموصل، العدد ٣٢، ٢٠١٣.
٣١. فواز موفق ذنون، النفط في العلاقات العراقية-الأردنية ١٩٨٢-٢٠٠٧، الندوة العلمية (٢٥) علاقات العراق الاقتصادية بدول الجوار وإمكانية تطويرها، ٢٨ مارس ٢٠٠٧، الموصل/ العراق.
٣٢. الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج (أغسطس ١٩٩٠ -مارس ١٩٩١)، عمان، ١٩٩١.
٣٣. مازن الياسري، العراق والمجتمع الدولي والعهد، دار السلام، بيروت، ٢٠١٠.
٣٤. محمد أبو صوفه، الصحافة في الأردن (١٩٢٠-١٩٩٦) عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٦.
٣٥. محمد أبو صوفه، الصحافة في الأردن (١٩٢٠-١٩٩٦) عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٦.
٣٦. محمد جمعة، الإعلام الأردني، عالم الكتب الحديث، إربد/ الأردن، ٢٠٠٧.
٣٧. الملحق الثقافي في صحيفة الرأي، ٢٠١٠/١/١.
٣٨. النشرة الإعلامية الصادرة عن صحيفة الرأي الاردنية، ٢٠٠٦.
٣٩. هاني الحوراني، الإعلام وحرية الصحافة في الأردن، دار سندباد، عمان ،٩٨.
٤٠. هيثم حسن حسان، السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨، ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٣.
٤١. هيثم حسن حسان، السياسة الخارجية الاردنية تجاه العراق ١٩٩٠-١٩٩٨، ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٣..
٤٢. وليم روو، الصحافة العربية: الإعلام الإخباري وعجلة السياسة في الوطن العربي، ط٢، ترجمة: موسى الكيلاني، منشورات مركز الكتب الأردني/ عمان، ١٩٨٧.
٤٣. ياسر نايف قطيشات، العلاقات السياسية الاردنية العربية في ظل متغيرات النظام الاقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية ١٩٥٢-٢٠٠٤، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

44. Badran, A.R. Badran, Press Government Relations In Jordan: A Case study, Journalism Quarterly, Summer 1988, (335 – 340), p 337.
45. http://arabic-media.com:
46. Edward Willett ,the Iran-Iraq War, War and conflict in the Middle East, The Rosen Publishing Group,2004, p 4.
47. https://www.addustour.com صحيفة الدستور الأردنية، الصحف الأردنية في ثلاثين عاما ١٩٢١- ١٩٥٩، ٢٠١٠/٣/٢٠،
48. Jordan Times, 24/1/1996.
49. https://www.almadenahnews.com الصحافة الاردنية منذ الاستقلال شريك حقيقي في تعزيز حضور ونماء واستقرار الوطن، ٢٨ مايو ٢٠١٢،
50. https://www.almadenahnews.com الصحافة الاردنية منذ الاستقلال شريك حقيقي في تعزيز حضور
51. https://www.addustour.com الصحف الأردنية في ثلاثين عاما ١٩٢١- ١٩٥٩، ٢٠١٠/٣/٢٠،
52. http://muhammad-2009.blogspot.com محمود الشريف، رؤى حول الصحافة والإعلام، مطابع الدستور التجارية، عمان، ٢٠٠٤، ص ١٤٠، د. محمد البخاري، نشوء وتطور الاعلام الأردني، مدونة ٢٠١٢/١/٢٣،

The vision of the Jordanian press for the political transformations in the land of Mesopotamia

(2003-1990)

By

Sarmad Nasser Faydallah

Prof. Ibrahim Ali Abdel Aal

Professor of contemporary history Faculty of Arts - Tanta University

Dr. Muhammad Al-Borai Al-Sharqawi

Assistant Professor of Modern and Contemporary History

Faculty of Arts - Tanta University

Abstract:

The Arab press is considered one of the tools that are used in order to show political positions on specific local, regional and international issues, and the Jordanian press does not depart from this framework. What unites Iraq and Jordan is not only borders, but the unity of language, culture and religion, and Jordanian newspapers often deal with analyzes and positions related to issues and developments in Iraq. Since the roots of Jordanian-Iraqi relations go back to the history of the establishment of the two and the coronation of states, since the establishment of Iraq in

King Faisal I as king over it, and the establishment of Jordan in the beginning under the name of the Emirate of Transjorda

The media in Jordan is considered national in scope and is not spread at the regional level. The local newspapers in the governorates of Jordan are few compared to the newspapers published in the capital. The audience for newspapers, magazines, radio and television is mostly a national audience, and public opinion about foreign policy is formed nationally and the Arab characteristics of newspapers have appeared since The beginning of the emergence of Arab countries, and this press received attention from the Arab rulers.

Key words: vision, the press, transformations, the land of Mesopotamia.